CEDAW

الأمم المتحدة

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/UKR/3
14 June 1991
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الاطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الثالثة من الدول الاطراف

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية*

* للاطلاع على التقرير الاولي المقدم من حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، أنظر الوثيقة CEDAW/C/5/Add.11 ؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير ، نظر الوثيقتين CEDAW/C/SR.16 و CEDAW/C/SR.21 والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٥ (A/39/45) ، الفقرات ١٥٢ ـ ١٩٩ ؛ وللاطلاع على التقرير الدوري الثاني المقدم من حكومة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، أنظر الوثيقتين CEDAW/C/13/Add.8 و CEDAW/C/13/Add.8/Amend.1 ؛ وللاطلاع على نظر اللجنة في ذلك التقرير أنظر الوثيقة CEDAW/C/SR.162 والوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ٣٨ (A/45/38) ، الفقرات ٣٢٧ ـ ٣٤٩ .

4110 V.91-25683

95-31506

أولا - مقدمة

١ - يتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية بموجب دستور جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وتشكل أحكام الدستور والقوانين الصادرة على أساسها نظاما شاملا من التدابير الرامية الى ضمان حقوق المرأة في كل المجالات .

وتتيح هذه الاحكام الدستورية والقوانين للمرأة تكافؤ الفرص مع الرجل في الحصول على التعليم والتدريب المهني والعمل والاجر المتقاضى على العمل والترقية الوظيفية ، وفي النشاط الاجتماعي - السياسي والثقافي .

كما تنص قوانين الجمهورية على تدابير خاصة لضمان سلامة وصحة المرأة في العمل ، وعلى ايجاد ظروف تمكن المرأة من التوفيق بين عملها وأمومتها .

٢ - وتعد القوانين السارية في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشأن حقوق المرأة متسقة أساسا مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

ولكن من الضروري الاشارة الى أن تطبيق هذه الحقوق من الناحية العملية لا يمتد الى جوانب معينة من أنشطة المرأة باعتبارها فردا متساويا مع الرجل في المجتمع . وهذا بدوره يشكل أساسا للحديث عن عدم الامتثال ، أو في أحسن الحالات الامتثال الجزئي ، لاحكام معينة من الاتفاقية ، وهي بالتحديد المادة ٢ (د) و (و) ، والمادة ٣ ، والمادة ٥ (أ) و (ب) ، والمادة ٧ (ب) ، والمادة ٨ ، والمادة ١٤ (أ) و (ب) و (ح) .

٣ - وفيما يلي أمثلة قليلة على ذلك . فأوكرانيا تملك في سجلاتها قوانين خاصة بشأن سلامة عمل المرأة ، وهي تتكون من مجموعة من اللوائح القانونية والاقتصادية والطبية فضلا عن التدابير التنظيمية ذات الطابع التقني والرامية الى أن تكفل للمرأة ظروف عمل سليمة وغير ضارة بالصحة .

وفضلا عن ذلك ، تتاح للمرأة امكانية اللجوء الى المحاكم لحماية حقوقها . وتحتوي مدونة القوانين الجنائية للجمهورية على قواعد يحاسب بموجبها المسؤولون عن عدم احترام سلامة العمل .

٤ - ومع ذلك ، فان ٢٥ في المائة من النساء في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يعملن في مهن ضارة بالصحة ، وتعمل نسبة ٣٧ر٧ في المائة في مهن يدوية ، و ٧٥٠ ٠٠٠ امرأة في نوبات ليلية .

وبحكم ظروف المعيشة الاقتصادية في الوقت الحاضر ، فان المرأة اما مهتمة بما فيه الكفاية بالحصول على مزايا خاصة حتى يكون لديها استعداد لقبول العمل في وظائف ضارة بالصحة ، واما أنها تفتقر الى المؤهلات اللازمة وتضطر الى ممارسة مهنة تتضمن عملا يدويا مساعدا غير هام .

٥ - وتمضي الدولة قدما وفقا للخطة المرسومة ، فيما يتعلق بالتدابير الخاصة بزيادة الرواتب والأجور . فخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، حصلت زيادات في أجور العاملين في قطاعات الصحة العامة والتربية والثقافة والخدمات ، أي في فروع الاقتصاد التي يسود فيها عدد النساء العاملات . ومع ذلك ، تتقاضى المرأة في المتوسط ثلثي أجر الرجل .

٦ - والذي يدعم حق المرأة في التدريب المهني هو توفر كل أنواع التعليم مجانا ؛ واتباع سياسة عامة بشأن توفير التعليم العام والثانوي للشباب والتعليم الثانوي والعالي التخصصي في المجال التقني - المهني ، وتوسيع نظام التعليم بالمراسلة والمدارس المسائية ؛ وتوفر مزايا خاصة للنساء اللائي لهن أبناء في مقتبل العمر ويرغبن في تحسين مهاراتهن .

ومع ذلك ، وكما تثبت نتائج الدراسات ذلك ، يعد مستوى التدريب المهني اجمالا أقل لدى المرأة مما هو لدى الرجل . وفي العادة ، لا تستفيد المرأة بعد الزواج من الفرص المتاحة لتحسين مهاراتها لانها مشغولة جدا بعملها المنزلي وتنشئة أبنائها .

٧ - وهذا الافتقار الى وقت الفراغ لتحسين المهارات فضلا عن عبء العمل الاضافي خارج ساعات العمل العادية يفسران سبب بطء الترقية الوظيفية للمرأة مقارنة بالرجل وسبب تمثيلها أقل من اللازم في مستويات اتخاذ القرارات .

وقد أدى ارتفاع معدل عمل النساء في الاقتصاد ، مشفوعا بعدم كفاية تطوير المرافق الاساسية الاجتماعية ، الى حالة أصبحت فيها المرأة مثقلة الكاهل في مكان العمل وتشكو من توتر عاطفي ، وهذا بدوره يؤثر تأثيرا سلبيا في الوضع الديمغرافي للبلد وفي حالة المجتمع ككل .

٨ - غير أنه لا ينبغي النظر الى الفوارق الموجودة بين الحقوق التي يكفلها الدستور للمرأة وتمتعها الفعلي بهذه الحقوق في أوكرانيا ، بأي شكل كان ، على أنها مظهر وجود تمييز متعمد ضد المرأة . فالاسباب الجوهرية لهذه الانحرافات تكمن في الصعوبات الاقتصادية ومستوى الخدمات الاجتماعية غير الملائم ، وبعض نهوج السياسة العامة غير الصائبة في الماضي ازاء تحسين حالة المرأة (منها مثلا السعي الى الحصول على مؤشرات كمية بحتة بشأن المساواة) ، وبعض النماذج المقولبة البالية التي ما زالت متأصلة بشأن دور المرأة في المجتمع .

٩ - وتسعى حكومة أوكرانيا ، وهي تحلل الخبرة المكتسبة من جهودها الرامية الى تحقيق مساواة المرأة ، الى أن تتحقق من أن سياستها الحالية تأخذ في الاعتبار كامل نطاق اهتمامات المرأة وأدوارها الاجتماعية المترابطة ، بهدف اتاحة المجال لتحقيقها على نحو شامل . كما تبحث الحكومة عن نهوج جديدة لازالة العقبات القائمة في هذا السبيل .

١٠ - أم الهيئات المسؤولة في الجمهورية عن معالجة المسائل المتصلة بمساواة المرأة فهي مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ومجلس الوزراء ووزارة العمل .

ويتمثل الجهاز الوطني المعني بانفاذ سياسة النهوض بحالة المرأة في أوكرانيا في لجنة السوفيات الأعلى المعنية بشؤون المرأة وحماية الأسرة والأم والطفل .

وتتكون اللجنة من ١٣ نائبا للشعب ، من بينهم ثمان نساء . وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في صوغ تشريعات لحماية مصالح المرأة والأم والأسرة ، والسهر على احترام هذه القوانين . وقد أنشىء ضمن حكومة الجمهورية منصب خبير استشاري في شؤون المرأة والأسرة .

١١ - ولكن المنظمات العامة التي تمثل المرأة ترى أن من الضروري انشاء ادارة مستقلة على المستوى الحكومي لمعالجة الأعمال التحليلية واعداد تقييمات الخبراء وأداء دور تنسيقي وتنظيمي في الأعمال الرامية الى تحسين حالة المرأة .

أما المسؤولية عن صوغ المبادىء الأساسية للسياسة العامة في هذا الصدد ، وعن صوغ المقترحات التشريعية الموافقة لها ، فقد أوكلت الى الفرع المعني بتوفير الحماية الاجتماعية للمرأة والشباب ، التابع لوزارة العمل .

ثانيا - التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المتعلقة بحالة المرأة (١٩٩٠ - ١٩٩١)

١٢ - خلال الفترة المنقضية منذ أن قدمت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تقريرها الدوري الثاني ، تمثل أهم حدث في الحياة الاجتماعية - السياسية للجمهورية في الانتخابات التي جرت في آذار/مارس ١٩٩٠ لاختيار نواب الشعب في مجلس السوفيات الأعلى ، وهو الجهاز التشريعي الأعلى في الجمهورية ، وكذلك لاختيار نواب الشعب في المجالس المحلية .

١٣ - وقد شاركت المرأة مشاركة نشطة جدا في الحملة الانتخابية ، غير أن تمثيلها في هيئات النفوذ انخفض انخفاضا كبيرا نتيجة التصويت .

فلم تنتخب سوى ١٣ امرأة نائبات للشعب في مجلس السوفيات الاعلى لاوكرانيا ، اي بنسبة ٢ر٨ في المائة من مجموع النواب في الجمهورية (مقارنة بنسبة ٣٦ في المائة في سنة ١٩٨٤) . وفي الوقت ذاته ، انتخبت ٣٨ امرأة من أوكرانيا في برلمان الاتحاد ، اي بنسبة ١٦ر٦ في المائة من مجموع نواب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المنتخبين من الجمهورية . ويعود السبب في هذه التغيرات غير المؤاتية للمرأة الى الغاء الحصص المخصصة للمنظمات العامة (بما فيها كذلك المجلس الجمهوري المعني بالمرأة) في الانتخابات التي تنظم على مستوى الجمهورية ، وفقا لما يقضي به قانون الانتخابات الجديد في أوكرانيا ، وكان ذلك اجمالا خطوة ايجابية في سبيل التزام الديمقراطية في نظام الانتخابات .

١٤ - وقد حصل تقلص كبير في عدد النائبات على المستوى الاقليمي (التقسيمات الفرعية السياسية في الجمهوريات السوفياتية) ، حيث تشكل النساء حوالي ٧ في المائة من أعضاء المجالس الاقليمية لنواب الشعب .

ولا يوجد تمثيل للمرأة على مستوى رؤساء المجالس الاقليمية ونوابهم او على مستوى رؤساء اللجان التنفيذية الاقليمية . وقد انحدر عدد النساء الرئيسات للمجالس المحلية بعامل حسابي قدره ٢ر٥ .

ولا توجد نساء على مستوى نواب رئيس الحكومة ولا توجد سوى وزيرة واحدة (على وزارة الضمان الاجتماعي) . كما ان عدد النساء قليل جدا من بين كبار مديري المؤسسات والمنظمات ، اذ تبلغ نسبتهن ٣ر٥ في المائة .

١٥ - وقد أظهرت نتائج الانتخابات ، من جهة أن النماذج المقولبة البالية بشأن دور المرأة وهدفها ما زالت سائدة في المجتمع ، ومن جهة أخرى أن المرأة ليست متهيئة للكفاح في الميدان السياسي وأنها عاجزة عن الدفاع عن حقوقها التي يكفلها لها الدستور .

١٦ - وهكذا ، ونظرا لموقف المجتمع الحالي من المرأة ، ادى اصلاح النظام السياسي الى الحطّ من مكانتها الاجتماعية ، بينما أوجدت عمليتا التحول الى الديمقراطية والانفتاح ، في الوقت ذاته ، ظروفا تمهد لحصول تغيرات ايجابية في المستقبل ، وذلك بالكشف عن الحالة الحقيقية للمرأة .

١٧ - وما فتىء يسجل ارتفاع ملحوظ في مشاركة المرأة على مستوى القاعدة الشعبية في أعمال سياسية مختلفة . فحسب استطلاعات الرأي العام ، تبدي قرابة ٤٠ في المائة من كل النساء رغبة كامنة في المشاركة في الحملة الرامية الى تغيير المجتمع اجتماعيا وسياسيا .

١٨ - وقد ظهر الى الوجود عدد من المنظمات النسائية . ويكمن الدافع الاساسي لانشطتها في رعاية الاسرة وتحسين ظروف العمل وتحقيق الرقي الاجتماعي واحياء الثقافة الوطنية .

وعدد هذه المنظمات قليل في الوقت الحالي ولا تمارس اي تاثير ملحوظ في الحياة العامة في الجمهورية . وعندما يزداد نشاط هذه المنظمات ويتعزز دورها في ايجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تصبح معتادة عليها ، فسوف تسهم في زيادة الوعي الذاتي للمرأة وتحسين فرصها في الحملة الانتخابية المقبلة .

١٩ - ويعكف مجلس السوفيات الاعلى لاوكرانيا ، الذي انعقد اجتماعه مؤخرا ، على القيام بنشاط تشريعي مكثف يهدف الى ارساء الاسس القانونية للتحولات الديمقراطية التي ما فتئت تحدث في المجتمع نتيجة لاعادة الهيكلة ، ويهدف الى بناء دولة قائمة على سيادة القانون .

وتسهر لجنة السوفيات الاعلى المعنية بشؤون الاسرة والام والطفل ، بمشاركتها في هذه الاعمال ، على أن تتجسد في القوانين المعتمدة مصالح المرأة والاسرة والطفل .

٢٠ - وقد شاركت اللجنة ، بوجه خاص ، في اعداد عدد من الوثائق النموذجية التي نظرت فيها هيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى . وهذه الوثائق تشمل القوانين التالية : "القانون الخاص باجراء تعديلات واضافات على بعض القوانين التشريعية لاوكرانيا المتعلقة بمسائل المرأة والاسرة والطفل" ؛ "والقانون الخاص باللجنة المؤقتة المشتركة بين الادارات والمعنية بحماية صحة الطفل" ؛ و "القانون الخاص بضمان توفير المنتجات الغذائية للاطفال الذين نكبوا من جراء حادث محطة تشرنوبل للطاقة النووية" .

٢١ - وقدمت اللجنة اقتراحاتها بشأن الرعاية الاجتماعية للمرأة وعلاقتها بالقوانين التالية : "القانون الخاص باجراء تعديلات واضافات على مدونة قوانين العمل لاوكرانيا في سياق الانتقال الى علاقات سوقية" ؛ و "القانون الخاص بتوفير العمل للسكان" ؛ و "القانون الخاص بالمجالس المحلية لنواب الشعب في أوكرانيا وبالحكم الذاتي المحلي" ، وغير ذلك من القوانين . وقد أخذت مصالح المرأة في الاعتبار عند صوغ التنقيحات لمدونة قوانين الارض لاوكرانيا ، والقوانين المتعلقة بجباية الضرائب والملكية ، الخ .

ولكن لا يتطرق أي قانون من القوانين العديدة التي تم اصدارها ، الى مسائل المرأة بالتحديد ؛ فعلى سبيل المثال ، لم يعتمد اي قانون بشأن حماية الام والطفل .

٢٢ - وقد حدث خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ تباطؤ في مواصلة تنفيذ البرامج الرامية الى

تخليص المرأة من المهن الضارة بالصحة والعمل في النوبات الليلية . كما لم يحدث أي تغير تقريبا في ظروف العمل المهنية التي تشكو منها المرأة الريفية .

٢٣ - وهذه الحالة ناتجة عن الأزمة المستمرة في الاقتصاد والاختلالات في سوق العمل وارتفاع الأسعار والعجز المتزايد في السلع والمنتجات الغذائية والتكاليف الهائلة المتكبدة بسبب ازالة آثار حادثة محطة تشرنوبل للطاقة النووية .

٢٤ - ويجدر التذكير بأن أوكرانيا اعتبرت رسميا منطقة منكوبة بيئيا . فقد تعرض قرابة مليوني شخص ، من بينهم من النساء والأطفال ، في أرض الجمهورية لخطر التلوث الاشعاعي المميت . وفي السنة الحالية وحدها ، توجد خطط لاعادة توطين ٠٠٠ ١٥ أسرة تنتمي الى ٦٦ مجتمعا محليا . وقد خصصت من ميزانية الاتحاد ، لهذا الغرض ، استثمارات تبلغ في مجموعها ٦ر١ بليون روبل .

٢٥ - والصعوبات الاقتصادية بالتحديد هي التي تفسر فشل برلمان الجمهورية ، في عدد من الحالات ، في اعتماد تعديلات طرحتها اللجنة المعنية بشؤون المرأة لحماية مصالح المرأة .

فعلى سبيل المثال ، رفض تنقيح لمدونة قوانين العمل كان من شأنه أن يقصر العمل اليومي الذي يدوم ست ساعات للمرأة التي لها أطفال قاصرون ، مع احتفاظها بأجر يوم العمل الذي يدوم ثمان ساعات . وكان من شأن اعتماد هذا التعديل أن يكلف مبلغا اضافيا قدره ٢ر٤ بلايين من الروبلات . كما لم يعتمد تعديل لتخفيض ساعات العمل الاسبوعية للمرأة من ٤١ ساعة الى ٤٠ ساعة .

وللأسباب ذاتها ، رفض تعديل آخر يتعلق باعفاء المرأة العاملة في الزراعة من العمل اليدوي ، وذلك خلال مناقشة برلمان الجمهورية لمشروع قانون يتعلق بايلاء المناطق الريفية الأولوية في التنمية الاجتماعية .

٢٦ - ويمكن ملاحظة تباطؤ عملية التغيرات الايجابية الجارية في الاقتصاد والتي علقت عليها الآمال خلال المرحلة الأولى من اعادة الهيكلة . وقد تبين أن الطريقة التي يجري بها تحويل الصناعة العسكرية الى انتاج مدني لم تخضع لتفكير متمعن . وتواجه حركة التعاونيات صعوبات خاصة بها . كما حدثت انقطاعات في خطط انتاج المؤسسات الصناعية ، كما أن هناك انخفاضا في الناتج ، وكل هذا يؤثر سلبيا في تمويل البرامج الاجتماعية المحلية .

٢٧ - وفي هذه الظروف ، توجه الدولة اهتمامها الى زيادة توفير الحماية الاجتماعية للمرأة ، وعلى الخصوص لأضعف فئات السكان ، وهن النساء اللائي لهن أطفال صغار في السن ، والأمهات الوحيدات والمعوقات والأمهات الصغيرات في السن .

٢٨ - وعملا بمرسوم مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "بشأن اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين حالة المرأة وحماية الام والطفل وتوطيد دعائم الاسرة" ، الذي اعتمد في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، مددت فترة الاجازة المدفوعة جزئيا لرعاية الطفل الى أن يبلغ الطفل ثمانية عشر شهرا ، ومددت الاجازة غير المأجورة لرعاية الطفل الى أن يبلغ الطفل ثلاثة أعوام . وبموجب مرسوم صدر من مجلس السوفيات الاعلى لاوكرانيا ، مددت الاجازة المدفوعة جزئيا لرعاية الطفل الى سنتين ، وسوف تمدد الى ثلاثة أعوام ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

وعند مناقشة التقرير الدوري الثاني لاوكرانيا ، أعرب الخبراء في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن مخاوفهم من أن يكون لتمديد اجازة رعاية الطفل أثر سلبي على مستويات مهارات الامهات العاملات ، مما يجعلهن أقل قدرة من زملائهن الذكور على المنافسة في مكان العمل .

٣٠ - وينص المرسومان المذكوران آنفا على امكانية تمديد هذه الاجازة لا لصالح أم الطفل فقط ، وانما كذلك لصالح أبيه وجده وجدته وأقاربه الآخرين . ولكن تجدر الاشارة الى أن من النادر جدا أن استفاد الآباء من هذا الحق عمليا .

٣١ - وفي الوقت ذاته ، أحدث اعتماد هذا المرسوم اتجاها جديدا في بنية أعمار النساء العاملات في الجمهورية ، حيث لوحظ أن عدد النساء العاملات مرتفع جدا في بداية سن العمل وكذلك قبل بلوغ سن التقاعد ، وهو منخفض خلال السنوات الرئيسية للانجاب . ومن المألوف أن هذا الاتجاه خاصية موجودة في معظم البلدان ، ولا بد من أخذه في الاعتبار عند تنظيم الدورات الدراسية لتحسين المهارات وبرامج اعادة التدريب الخاصة بالمرأة .

٣٢ - ووفقا للمرسومين المذكورين آنفا ، يحق للأم التي لم تبلغ بعد ثمانية عشر عاما أن تحصل على المساعدة لرعاية الطفل الى أن يبلغ ابنها ١٨ شهرا ، بصرف النظر عن المدة التي قضتها في العمل .

٣٣ - وتنص الصكوك القانونية ذاتها على تدابير لضمان اتخاذ موقف انساني أكثر ازاء المرأة في العمل ، اذ تدعو على الخصوص الى : مراجعة قوائم المهن والوظائف والاعمال التي تتضمن ظروف عمل شاقة ومؤذية للنساء والمراهقين ؛ ووضع معايير للأوزان التي يجوز للنساء والاحداث حملها ؛ وتبين فروع الاقتصاد والمؤسسات والمهن التي لا توجد فيها حاجة خاصة الى عمل المرأة ليلا ؛ فضلا عن وضع جداول زمنية للسماح للنساء بمغادرة العمل في النوبات الليلية ، بدءا باللواتي لهن أطفال تصل أعمارهن الى الرابعة عشرة أو لهن أطفال معوقون الى حد السادسة عشرة من عمرهم .

وتمت زيادة مبلغ الاعانة الشهرية المدفوعة الى الامهات غير المتزوجات على كل طفل الى أن يبلغ ستة عشر عاما .

٣٤ - كما أن القانون المتعلق بالاحكام الاساسية لتوفير الحماية الاجتماعية للمعوقين في أوكرانيا ، الذي اعتمد في نيسان/أبريل ١٩٩١ ، سيساهم في تحسين حالة المعوقين ، بمن فيهم النساء المعوقات . ويتضمن بند خاص من ذلك القانون تدابير محددة لاشراك المعوقين في العمل وادماجهم في الحياة الاجتماعية بشكل يراعي على النحو الواجب ما يستطيعون القيام به .

٣٥ - وفيما يتعلق بزيادة أسعار البيع بالتجزئة التي أجريت في نيسان/أبريل ١٩٩١ ، اعتمد مرسوم من مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية "عن اصلاح أسعار البيع بالتجزئة وتوفير الحماية الاجتماعية للسكان" . ومن أجل الحفاظ على مستويات معيشة الاسر التي لها أطفال ، أجريت زيادة على استحقاقات المساعدة الاجتماعية السارية من قبل بعامل ١ر٦ - ١ر٨ في المتوسط . واضيفت تعويضات خاصة تتعلق بالاطفال الى حد السادسة عشرة من العمر الذين لم يكونوا يستحقون هذه المساعدة من قبل .

٣٦ - وعملا بهذا المرسوم ، يتلقى كل الطلبة الناجحون منحا . كما ينص هذا المرسوم على انشاء صندوق لتقديم المساعدة الاجتماعية الى الطلبة والتلاميذ الناجحين . ويكفل للطالبات المتفرغات للدراسة واللائي لديهن أطفال الحق في الحصول على منحة تعليم كاملة وعلى اجازة مدفوعة جزئيا لرعاية الاطفال ، والحصول على قروض .

٣٧ - كما أن منح النساء ، بموجب القانون ، استحقاقات أشمل ، بسبب الحمل والولادة ، فضلا عن منح هذه الاستحقاقات للنساء اللائي لهن طفلان أو أكثر في سن المراهقة ، بالاضافة الى ساعات العمل المرنة وغير ذلك من ترتيبات العمل التفضيلية ، يبد أمرا متنافيا مع الممارسة الاقتصادية ، خاصة وأن القوى العاملة تتكون أساسا من النساء . وفي هذه الحالات ، توضع برامج وخطط الانتاج على نحو لا تكون هناك فيه أية امكانية فعلية لجعل هذه الاستحقاقات في متناول كل النساء اللاتي يحق لهن ذلك .

٣٨ - وفي الواقع العملي ، تتضارب الالية الاقتصادية الجديدة في عدد من الحالات مع الاحتياجات الاجتماعية . اذ يبرز في نظام العلاقات الاجتماعية أثر "متضارب ذو حدين" ما بين طريقة تنظيم عمل النساء وضماناتهن الاجتماعية . وتظهر الدراسات أن اعتماد الاشكال الجديدة للادارة الاقتصادية كان مصحوبا لدى ربع النساء العاملات باحساس متدهور بالرفاهية الاجتماعية .

٣٩ - ولا توجد على نطاق واسع في أوكرانيا أشكال العمل التي تستهوي الامهات كالعمل المنزلي أو العمل في جمعيات تعاونية ، والعمل لبعض الوقت ، وأيام العمل القصيرة .

غير أن النساء يشكلن أغلبية العاملين في التعاونيات في الجمهورية والتي يبلغ عددها ٣٠ ٠٠٠ تعاونية وتضم حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص .

٤٠ - ويجري وضع اللمسات الأخيرة على برنامج الحكومة المتعلق بالانتقال بالجمهورية الى اقتصاد سوقي ، وذلك بعد أن تم النظر فيه في دورة لمجلس السوفيات الأعلى . وقد اعتمد قانون خاص بالملكية ، ولكن لم توضع بعد الآلية اللازمة لتحويل المؤسسات من القطاع الحكومي الى القطاع الخاص .

٤١ - ومن المتوقع ، على عتبة الانتقال الى اقتصاد سوقي ، أن يحصل تقلص في القوى العاملة ، وعلى وجه التحديد جزؤها الذي يباشر عملا يدويا قليل المهارة ، مما يعني أن النساء سيكنّ أول الأشخاص الذين يمكن الاستغناء عن عملهم . وحتى في الوقت الحاضر المتميز بتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، أصبح العديد من النساء يعشن دون مستوى الفقر .

٤٢ - وقد تم في القانون الخاص بتوفير العمل للسكان ، الذي اعتمده مجلس السوفيات الأعلى لأوكرانيا ، تحديد القواعد القانونية والاقتصادية والتنظيمية لعمل السكان وحمايتهم من البطالة فضلا عن الضمانات الاجتماعية التي تكفلها الدولة لحق المواطنين في العمل .

فهذا القانون يقدم على وجه التحديد ضمانات اضافية الى المواطنين الذين هم في حاجة الى الحماية الاجتماعية ، بمن فيهم النساء الذين لهن أبناء صغار في السن أو معوقون والأشخاص الذين لم يبلغوا سن التقاعد .

٤٣ - ويقضي القانون بأن تحتجز المجالس المحلية لنواب الشعب نسبة ٥ في المائة من المهن في الشركات الصناعية والمؤسسات والمنظمات ، بما فيها المهن التي تتضمن ساعات عمل مرنة . أما الشركات الصناعية التي يعمل فيها عدد من الأشخاص الذين يحتاجون الى حماية اجتماعية أكثر من الحصة المقررة فيحق لها الحصول على استحقاقات خاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب وغير ذلك من المدفوعات من الميزانية ، كما تتلقى تعويضات على ما تتكبده من تكاليف من جراء استخدام هذه الفئات من المواطنين .

٤٤ - ولتنفيذ هذا القانون ، يجري في الجمهورية انشاء دائرة حكومية للعمل تتولى تنظيم التدريب المهني واعادة التدريب .

ويحصل المواطنون المسجلون في قوائم الباحثين عن عمل في دائرة العمل الحكومية ، أثناء فترة تدريبهم المهني ، على علاوة تبلغ ٧٥ في المائة (٥٠ في المائة بالنسبة لمن ليس لهم أطفال) من متوسط أجرهم في مكان عملهم السابق .

واذا لم تعرض على العامل (أنثى أم ذكر) ، خلال فترة سنتين قبل فصله من العمل ، فرصة لاعادة التدريب أو لتحسين المهارات ، فان المؤسسة الصناعية التي فصلته من العمل هي التي تتحمل تكاليف ذلك .

٤٥ - ويعد القانون الخاص بتوفير فرص العمل لمواطني أوكرانيا تدبيرا في أوانه كليا ، حيث ان لبطالة في الجمهورية لم تأخذ الى حد الآن أبعادا كبرى ، بالرغم من أن النساء يشكلن أغلبية العاطلين عن العمل في الوقت الحالي .

٤٦ - ونظرا لتدهور الحالة الديمغرافية في الجمهورية ، اعتمد مجلس السوفيات الأعلى والحكومة عددا من الصكوك التي تتوخى اتخاذ تدابير ملموسة لاجراء تحسينات في هذا المجال . وقد تمت بوجه خاص الموافقة على فكرة وضع برنامج وطني شامل عنوانه "الصندوق الخاص بحماية الجينات لسكان أوكرانيا" . وبموجب مرسوم خاص صادر عن مجلس الوزراء ومجلس اتحاد النقابات المستقلة في أوكرانيا ، تم سن أحكام تنظيمية فيما يتعلق بتدابير تحسين الصحة في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ للسكان المتضررين من حادثة محطة تشرنوبل للطاقة النووية .

٤٧ - واعتمد مجلس السوفيات الأعلى للجمهورية قانونا يتعلق بالنظام القانوني للاقليم المتضرر من التلوث الاشعاعي ، كما اعتمد قانونا لتعلق بالمركز القانوني والرعاية الاجتماعية للمواطنين الذين ما انفكوا يعانون من جراء الكارثة .

٤٨ - وبناء على تعليمات من هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى لاوكرانيا ، تقوم الحكومة حاليا بصوغ برنامج طويل الأجل لتحسين حالة المرأة في اوكرانيا .

ويركز النهج المفهومي والمنهجي المتبع في صوغ هذا البرنامج على ايجاد الظروف الكفيلة بالتوفيق على نحو رشيد بين عمل المرأة ومشاركتها الاجتماعية من جهة ، ودورها كأم ووفائها بالتزاماتها العائلية من جهة أخرى ، مع مراعاة الأولوية التي ينبغي ايلاؤها للمصالح الشخصية على المصالح العامة .

٤٩ - ومن أجل توفير أساس منظم للأعمال المهنية التي تمارسها المرأة في الاقتصاد السوقي ، يضع البرنامج نظاما من التدابير لكي يكفل ، قانونيا وواقعيا معا ، قدرة المرأة على كسب أسباب اعالة أسرها . ويأخذ هذا النهج في الاعتبار أن استحداث أشكال غير تقليدية من العمل بما فيها المشاريع العائلية سيزيد في فرص التطبيق الواسع النطاق لترتيبات العمل المرنة لصالح المرأة .

٥٠ - وتعتزم الدولة أيضا تطبيق سياسة ضريبية مرنة لتنظيم التحسينات المجراة على ظروف العمل في المؤسسات الاقتصادية وترويج اقامة ورش وفروع للمنشآت تعرض ظروف عمل خاصة للنساء و لمراهقين .

ويتعين على المجتمع ايجاد الظروف التي تمكّن المرأة ، حسبما تراه أنسب لها ، من تحويل عبء العمل إما الى مكان العمل المهني أو الى المنزل حسب مرحلة حياتها الشخصية أو حياة أسرتها .

٥١ - وسيتمثل مجال الاهتمام الرئيسي في تعزيز الآلية الخاصة بالتنفيذ العملي للتشريعات الصادرة بشأن حماية حقوق المرأة .

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من التوصية رقم ٦ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (الدورة السابعة ، سنة ١٩٨٨) ، نود الافادة بأنه تم في سنة ١٩٩٠ اصدار نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كتيب منفصل باللغة الأوكرانية ، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لتصديق أوكرانيا على هذه الاتفاقية . وفضلا عن ذلك ، نوشت هذه الوثيقة التي تعد من وثائق القانون الدولي ، في منشورات دورية وعلى موجات اذاعة وتلفزيون الجمهورية .

وليست هناك معلومات متوفرة حاليا بشأن التوصيات رقم ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٧ الصادرة من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة .

- - - - -